

أيها السيدات و السادة الكرام

في العام ١٩٩٧ أصدرت سوليدا تقريرها الأول الذي تناول التعذيب في وزارة الدفاع اللبنانية، بعد ما يقارب العشر سنوات على هذا التقرير، وبعد أكثر من سنة على أستعادة الدولة اللبنانية لقرارها لم نلاحظ أي تغيير جذري في ما يخص التعذيب في لبنان. فلم تأخذ أي خطوات علنية و عملية لأعادة تقييم الطرق المستعملة سابقاً، كما لم تجري أية اعادة نظر بالمحاكمات التي نتجت عنها.

هذا الوضع يطرح مسألة أساسية و هي قضية "التعذيب في لبنان"، فالتعذيب يمارس من قبل جميع الأجهزة وضحاياه متعددي الوجوه. الضحية الأولى هي ضحية الجريمة لأن التعذيب يقدم لها مجرماً غالباً ما يكون أعترف تحت وطأة التعذيب ما يحرمها حقها بالحقيقة. الضحية الثانية هي الشخص الذي تعرض للتعذيب، و أخيراً سمعة الأجهزة الأمنية و ثقة المواطنين بهذه الأجهزة هي الضحية الأخيرة.

قبل تقديم ملخص عن التقرير، لا بد من الإشارة الى أن اختيار سجن وزارة الدفاع سببه أن هذا السجن يعتبر عائقاً أساسياً أمام تنفيذ القرار الصادر منذ العام ٢٠٠٢ والذي يسمح للصليب الأحمر الدولي بزيارة جميع السجون اللبنانية. إن هذه الزيارات من شأنها تحسين أوضاع السجون.

يمكن تلخيص التقرير بستة نقاط أساسية:

١. التعذيب في لبنان: لا يوجد أي تعريف قانوني للتعذيب مما يجعل تصنيفه القانوني يتراوح بين الجنحة و الجريمة. من ناحية أخرى ورغم مصادق لبنان على معاهدة إلغاء التعذيب فإن الدولة اللبنانية لم تعلن قبولها لمبدأ المساءلة الفردية ولم تدخل أي تعديلات في القانون اللبناني كي يتطابق مع المعاهدة. ما يجعل المصادقة خطوة شكلية فقط. أخيراً التعذيب مستخدم في لبنان في القضايا الجنائية و السياسية.
٢. طرق التعذيب: نقدم في التقرير عرضاً لطرق التعذيب المستعملة في وزارة الدفاع.
٣. نعرض في التقرير ثلاث قضايا تعرض وسائل التعذيب ومعانات الضحايا. القاسم المشترك هو إرادة جميع من ألتقينا بهم بسرود واقع معانتهما على أمل أن يساعد هذا السرد على عدم تكرار ما عانوه هم مع آخرين وفي محاولة لفهم ما أصابهم.

- a. القضية الأولى لجهاد سليمان الذي أوقف عام ١٩٩٤ وجرى تعذيبه فترة ٩٠ يوماً سمع خلالها فوزي الراسي يلفظ أرواحه تحت التعذيب. هدف تعذيبه كان ارغامه على اعترافات ملفقة.
- b. القضية الثانية تتناول أحد معتقلي الضنية الذي قال أنه عندما علم أنهم يأخذونه إلى اليرزة أخذ يتمنى الموت قبل الوصول خوفاً مما قد يتعرض له.
- c. القضية الثالثة هي قضية جرجس الخوري الذي أمضى ١١ سنة و أربعة أشهر تحت الأرض وهو اضطر لمغادرة لبنان بسبب التهديدات المكررة التي تلقاها من قبل مخابرات الجيش، التقرير يشرح مراحل إعتقاله، من توقيفه الأعتباطي إلى أكثر من سنتي تعذيب، و التعذيب الإضافي لأنه صرح المدعي العام آنذاك بتعرضه للتعذيب، إلى المحاكمة اللتي أعتمدت على اعترافاته اللتي وقعها تحت التعذيب.

٤. المسؤوليات اللتي يمكن طرحها من منظارين:

- a. المسؤولية المعنوية و هي تطل جميع اللذين تسلموا السلطة خلال الفترة السابقة على المستوى السياسي العسكري.
- b. المسؤولية الفردية التي تجلى لنا خلال اللقأت و لشهادات أن ١٧ ضابطاً و جندياً بالإضافة إلى ثلاث قضاة قد شاركوا في التعذيب.
٥. إنتظارات الضحايا يمكن تلخيصها بأثنتين، لماذا؟ والمطالبة بالعدالة الحقيقية.
٦. اشق الأخير من التقرير يتعلق بالتوصيات.

لقد أدرجنا التوصيات في ثلاث اتجاهات
أولاً نطالب الحكومة اللبنانية بما يلي:

١. نقل كامل توصيات المعاهدة ضد التعذيب في القانون اللبناني
٢. إقفال جميع مراكز الإعتقال التي يديرها جهاز مخابرات الجيش و بالأخص سجن وزارة الدفاع
٣. السماح فعلياً و فوراً للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة جميع مراكز الإعتقال
٤. إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع التعذيب في مراكز الإعتقال
٥. التأكد من أن تحقيقاً جدياً يجرى عند كل ادعاء تعذيب

ثانياً نطالب وزارة العدل بما يلي:

١. إنشاء لجنة تحقيق حول ادعأت التعذيب
٢. وضع آلية قانونية لمراجعة المحاكمات المشتبه بتعرض المتهمين بها للتعذيب
٣. العمل على احترام المواثيق الدولية في ما يخص المحاكم العسكرية و المجلس العدلي
٤. التأكد من احترام كافة حقوق الضحايا
٥. التأكد من أخذ العقوبات اللازمة بحق مرتكبي جرائم التعذيب. كما أننا نرحب بكل إعتذارٍ

عني

ثالثاً نطالب وزارة الدفاع بما يلي:

١. اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التعذيب في جميع المراكز التابعة لها والسماح للمنمات الإنسانية بزيارتها
٢. المبادرة بأفقال سجنوزارة الدفاع
٣. التأكد من توقف العناصر التابعة للوزارة عن تهديد اسجناء السابقين وإعادة كافة أغراض و أوراق هؤلاء السجناء
٤. المبادرة بإنشاء لجنة تحقيق داخلية حول اتهامات التعذيب وأتخاذ كافة التدابير المسلكية بحق المرتكبين.

نطالب أيضاً من وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتوافق مع الحكومة اللبنانية والمجتمع المدني، أن تتخذ التدابير اللازمة للتعويض عن ضحايا التعذيب.

أخيراً نطلب من المقرر الخاص حول التعذيب في الأمم المتحدة أن يقوم بزيارة لبنان. بيروت في السادس من تشرين الأول ٢٠٠٦